ديوان المحاسبة الليبي
Libyan Audit Bureau

ديوان المحاسبة الليبي

لجنة الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

تقييم تقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول لدولة ليبيا لسنة 2020م

الفهرس

الفهرس.....1
المقدمة 2
المنهجية.....4
تقييم التقرير وفق الإطار العام.....5
تقييم العمل على الأهداف والمقاصد.....7
ملاحظات عامة 13
التوصيات.....13
تساؤلات 14

نتائج تقييم التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول

لدولة ليبيا لسنة 2020م

المقدمة

بتاريخ 25 سبتمبر من عام 2015 أعتمد رؤساء 193 دولة خطة طموحة وجريئة وسباقة على مستوى العالم وذلك لغرض تحقيق سبعة عشر هدف تنموي حاسم ومستدام، أطلق عليها (خطة 2030) للتنمية المستدامة، وفي اليوم الأول من شهر يناير 2016 من السنة التالية، بدأ السريان الفعلي لتطبيق تلك الخطة وذلك من خلال تحديد 17 هدف و169 غاية وعدد من المؤشرات لتلك الخطة.

تبنت ليبيا أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015م، بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030م، إلا أنه قد تأخر البدء الفعلي بالالتزام بهذه المسؤولية حتى 2018م، حيث تم تشكيل لجنة تعمل تحت إشراف وزارة التخطيط بموجب قرار وزير التخطيط رقم (62) لسنة 2018م، أسند لها مجموعة من الاختصاصات والمهام المتعلقة بمتابعة أهداف التنمية المستدامة، والتي قامت بتحديد (10) أهداف تمثل أولوية للدولة الليبية، تتمثل في الأهداف (3، 4، 5، 6، 7، 8، 10، 11، 16، 17).

رحبت منظمة الإنتوساي من خلال الرؤية العالمية بخطة التنمية المستدامة 2030 وأكدت على دور الأجهزة الرقابية في اجتماع الإنكوساي المنعقد في ديسمبر 2016، ولكون الديوان عضواً في هذه المنظمة، وتماشيا مع تطبيقه لمعايير الانتوساي التي تبناها في شهر يونيو 2014م فإن له دور في متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وبما أنه أحد المؤسسات الهامة في الدولة يجب عليه أن يكون مؤسسة جيدة ونموذجاً للمساءلة والشفافية وفقاً للهدف 16 ومعيار الانتوساي رقم 12،

إن شعور ديوان المحاسبة بالمسؤولية وبأهمية دوره في خطة 2030م تجلت في اتخاذه عديد الخطوات ولعل أبرزها ما يلي:

1. نشر ما يتعلق بالنشاط الداخلي للديوان في التقرير السنوي بحيث يكون نموذجاً للشفافية والمساءلة.
2. تضمين أعمال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في الخطة الاستراتيجية للديوان.
3. القيام بتوعية مراجعي الديوان حول أهداف التنمية المستدامة وتضمين الرقابة على اهداف التنمية المستدامة في الخطط التدريبية.
4. تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة.
5. المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية المتعلقة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
6. التواصل مع الحكومة والأطراف ذات العلاقة بتنفيذ اهداف التنمية المستدامة في إطار حثها للإلتزام بمسؤولياتها.

المنهجية

لم يتم إيجاد إطار محدد أو دليل استرشادي معد من قبل منظمة الانتوساي لعملية تقييم التقارير الطوعية، ولذا فقد تم تقييم التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول ليبيا 2020م حول أهداف التنمية المستدامة وفق دليل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية الصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، والذي أوضح المعايير والبنود اللازم اتباعها عند صياغة وإعداد التقارير الطوعية، حيث تم تبويبها في عدد (9) نقاط وهي (**البيان الافتتاحية، النقاط البارزة، المقدمة، منهجية العمل وعملية التحضير للاستعراض، السياسات والبيئة التمكينية، التقدم المحرز باتجاه الأهداف والمقاصد، آليات التنفيذ، الخاتمة والخطوات المقبلة، الملاحق**)، الأمر الذي يعزز اتساق عرضه، وكذلك إعطاء فكرة عامة عن حصيلة المتابعة لخطة العام 2030م، ولإمكانية مقارنة التقارير الواردة بين مختلف البلدان.

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون
البندان ١٣ و ١١٧ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧

في حين تم الاعتماد في عملية تقييم محتوى الأهداف على مدى اتباع إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، والمرفق بقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 313/71 بشأن اعتماد أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة 2030.

تقييم التقرير وفق الإطار العام

تم الاطلاع على كل بند على حده حسب دليل الاستعراضات الطوعية ومقارنته مع ما هو موجود داخل التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول ليبيا 2020م، بيانها كالآتي:

1) البيان الافتتاحية:

تم الالتزام بما نص عليه وفق الدليل.

2) النقاط البارزة:

لم يتم التطرق إلى تجاوب الحكومة مع مبدأ عدم إهمال أحد، وكذلك مع طبيعة الاهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، ولم يتم تحديد المجالات التي تحتاج فيها الدولة الى الدعم مثل مجالات التمويل، بناءً القدرات، جمع البيانات وتحليلها، التكنولوجيا، عقد شراكات.

3) المقدمة:

لم يتم التطرق إلى انعكاس خطة 2030م في الخطط والاستراتيجيات الانمائية الوطنية، وفي دعم تحقيق التنمية المستدامة بالأبعاد الثلاثة والمحددة للسياسات والأليات التي سمحت بهذا التكامل، وكذلك الاتفاقيات ذات العلاقة التي تخدم هذه الأهداف.

4) منهجية العمل والتحضير للاستعراض:

تم العمل والالتزام وفق ما ورد في الدليل.

5) السياسات والبيئة التمكينية:

تفتقر هذه النقطة إلى كيفية إشراك الجهات الحكومية المعنية والهيئات التشريعية وغيرها في تنفيذ خطة 2030م وكذلك التكامل بين الأبعاد وعدم إهمال أحد وكذلك لم يتم شرح آلية تحديد الفئات الأكثر عرضة للإهمال والأشد ضعفاً.

في حين أشار التقرير إلى قيام وزارة التخطيط بإصدار مجموعة من الاستراتيجيات التي تخدم تضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الوطني.

أما فيما يخص الآليات المؤسسية لم يتم التطرق إلى هذه الفقرة التي تحتوي على عديد من النقاط المهمة منها:

- كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية اخضاعها للمساءلة.
- تحسين آليات العمل وسبل استنهاض المؤسسات بما يجعلها اكثر استجابة.
- الخطوات المتخذة لضمان جمع وتبادل وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات بشكل منهجي في مختلف القطاعات.
- دور مراكز المعلومات القطاعية في تجميع البيانات والمعلومات التي تساهم في اتخاذ القرارات والإنذار المبكر للمشكلات التي تعيق تحقيق التقدم في اهداف التنمية المستدامة.

6) التقدم المحرز:

تم استعراض الغايات والمؤشرات المتعلقة بالأهداف العشرة التي تمثل أولوية بالنسبة للحكومة، ولكن بعض من هذه الأهداف لم تتضمن مؤشرات تذكر تساهم في قياس التقدم المحرز في تحقيقها، علاوة على ذلك أن جل البيانات الخاصة بالمؤشرات غير محدثة وترجع إلى تواريخ سابقة لبدء عملية تنفيذ اهداف التنمية المستدامة في ليبيا، وبالتالي يمكن القول إن هذا التقرير يرصد وضع الدولة في الأهداف الوطنية وهي الخطوة الأولى التي ستكون أساساً لقياس التقدم المحرز مستقبلاً.

7) آليات التنفيذ:

لم يتم سرد هذا البند داخل التقرير.

8) الخاتمة والخطوات المقبلة:

لم يتم استعراض الخطوات التي تعتزم الدولة اتخاذها للدفع باتجاه تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

9) الملاحق:

لم يتم اعداد الملاحق وفق الدليل.

تقييم العمل على الأهداف والمقاصد

لقد اختارت الحكومة عشرة أهداف تمثل أولوية لها من بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وفيما يلي تقييم العمل على الأهداف المختارة والواردة بالتقرير الطوعي الأول لليبيا 2020م، ولقد قامت لجنة الحكومة بتكليف فرق عمل لكل هدف على حده.

٣ الصحة الجيدة والرفاه

تم إدراج جميع غايات الهدف الثالث والعمل على إيجاد مؤشرات لقياسها، حيث يتضمن الهدف ثلاثة عشر غاية وسبعة وعشرون مؤشراً لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
3	13	27	13	21	11	2

- تم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف الثالث وبعض أهداف التنمية المستدامة.
- تم الإشارة إلى مصادر البيانات لأغلب المؤشرات التي تم تضمينها.
- لم يتم تحديد خط الأساس والمتمثل في المؤشرات لعدد من الغايات تشكل نسبة 2 من أصل 13 غاية وضعت لتحقيق الهدف.
- تم سرد التحديات والفرص ضمن نطاق الهدف.
- كما لوحظ أن اغلب البيانات المستخدمة والمؤشرات ترجع لسنوات (2009,2014,2017,2018,2019).

٤ التعليم الجيد

تم إدراج جميع غايات الهدف الرابع والعمل على إيجاد مؤشرات لقياسها، حيث يتضمن الهدف عشر غايات وأحد عشر مؤشراً لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
4	10	11	10	14	7	3

- تم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف الرابع وباقي أهداف التنمية المستدامة.
- بالرغم من أن المؤشرات المستخدمة في التقرير تفوق المؤشرات التي تندرج في الإطار، إلا أنه لم يتم تحديد خط الأساس والمتمثل في المؤشرات لعدد من الغايات تشكل نسبة 3 من أصل 10 غايات وضعت لتحقيق الهدف.
- تم إبراز المنظورات والأهداف الوطنية المتعلقة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- تم عرض نظام التعليم الوطني في ليبيا من حيث القوانين واللوائح المنظمة له، بالإضافة إلى بيان ببعض الاحصائيات والبيانات المتعلقة به.
- تم الإشارة إلى مصادر البيانات لأغلب المؤشرات التي تم تضمينها.
- تم سرد التحديات والفرص ضمن نطاق الهدف.
- كما لوحظ أن اغلب البيانات المستخدمة والمؤشرات ترجع لسنوات (2006، 2013، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019).

0 المساواة بين الجنسين

تم إدراج جميع غايات الهدف الخامس والعمل على إيجاد مؤشرات لقياسها، حيث تضمن الهدف تسع غايات وأربعة عشر مؤشر لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
5	9	14	9	11	8	1

- تم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف الخامس وباقي أهداف التنمية المستدامة.
- لم يتم تحديد خط الأساس والمتمثل في المؤشرات لعدد من الغايات تشكل نسبة 1 من أصل 9 غايات وضعت لتحقيق الهدف.
- لم يتم تحديد مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها في أغلب المؤشرات التي تم إدراجها.
- تم سرد التحديات والفرص ضمن نطاق الهدف.

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

تم إدراج جميع غايات الهدف السادس والعمل على إيجاد مؤشرات لقياسها، حيث تضمن الهدف ثمان غايات وأحد عشر مؤشراً لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
6	8	11	8	11	8	0

- لم يتطرق التقرير إلى تحقيق الترابط والتكامل بين هذا الهدف وباقي أهداف التنمية المستدامة لتحديد الترابطات والتقاطعات بين هذه الأهداف وبالتالي الأطراف ذات العلاقة من حيث المسؤوليات والأدوار المناطة بها في تنفيذ هذه الترابطات والتقاطعات.
- بالرغم من تقديم المؤشرات التي تغطي الغايات، إلا أنه لم يتم الإشارة إلى مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها في استخراج هذه المؤشرات.
- تم سرد التحديات والفرص ضمن نطاق الهدف.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

تم إدراج جميع غايات الهدف السابع والعمل على إيجاد تلك مؤشرات لقياسها، حيث يتضمن الهدف خمس غايات وست مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
7	5	6	5	3	2	3

- تم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف السابع وبعض أهداف التنمية المستدامة.
- لم يتم تحديد خط أساس لعدد من الغايات وتمثل نسبة 3 من أصل 5 غايات وضعت لتحقيق الهدف.
- تم الإشارة إلى مصادر البيانات والمعلومات، حيث تعود هذه البيانات لسنتي 2018-2019م.
- تم سرد التحديات والفرص ضمن نطاق الهدف.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

يتكون الهدف الثامن من أثني عشر غاية، حيث تم إدراج أحد عشر غاية منها وتقديم شروحات على كل غاية في حين لم يتم تضمين المؤشرات لأعلب هذه الغايات، أي لم يتم تحديد خط أساس لها، والذي بموجبه سيتم قياس التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
8	12	17	11	1	1	11

- تم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف الثامن وباقي أهداف التنمية المستدامة.
- لم يتم تحديد خط الأساس والمتمثل في المؤشرات لعدد من الغايات تشكل نسبة 11 من أصل 12 غاية وضعت لتحقيق الهدف.
- تم سرد الفرص والتحديات المتعلقة بالهدف ولم يتم التطرق إلى صعوبة أو عدم امكانية الحصول على بيانات لقياس التقدم المحرز من ضمن التحديات.
- تم سرد الهدف بشكل نظري، مما يدل على ضعف أداء عمل الفريق المكلف بهذا الهدف في التجميع والبحث عن البيانات التي تغطي هذه المؤشرات.
- لم يتم إدراج الغاية السادسة للهدف الثامن والتي تنص على "**الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول 2020**".
- عدم وجود بيانات عن هذا الهدف، مما يترتب عليه عند إعداد التقرير الطوعي القادم العمل من نقطة الصفر.
- لم يتم الإشارة لمصدر البيانات التي تم الاعتماد عليها في قياس المؤشر.

١١ مدن ومجتمعات محلية مستدامة

تم إدراج جميع غايات الهدف الحادي عشر والعمل على إيجاد مؤشرات لقياسها، حيث يندرج ضمن الهدف عشر غايات وخمسة عشر مؤشراً لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
11	10	15	10	2	2	8

- لم يتم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف الحادي عشر وباقي أهداف التنمية المستدامة.
- لم يتم تحديد خط الأساس والمتمثل في المؤشرات لعدد من الغايات تشكل نسبة 8 من أصل 10 غايات وضعت لتحقيق الهدف.
- لم يتم الإشارة إلى مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها في المؤشرات الموضوعة، بالإضافة إلى تقادم هذه البيانات حيث تعود لسنوات 2006، 2012.
- تم سرد التحديات والفرص ضمن نطاق الهدف.

تم إدراج جميع غايات الهدف الثالث عشر والعمل على إيجاد مؤشرات لقياسها، حيث يندرج ضمن الهدف خمس غايات وسبع مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
13	5	7	5	0	0	5

- تم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف الثالث عشر وبعض أهداف التنمية المستدامة.
- تم إبراز أهم التأثيرات على القطاعات الأكثر هشاشة وهي الزراعة، المياه، المناطق السياحية وصحة الانسان.
- لم يتم تقديم أي مؤشرات تذكر يمكن الاعتماد عليها لقياس التقدم المحرز.
- تم سرد التطلعات المستقبلية والتحديات الرئيسية أمام التخفيف من أثر تغير المناخ.

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

تم إدراج جميع غايات الهدف السادس عشر والعمل على إيجاد مؤشرات لقياسها، حيث يندرج ضمن الهدف اثني عشر غاية وثلاثة وعشرون مؤشر لقياس التقدم المحرز في تحقيقه، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
16	12	23	12	5	4	8

- لم يتم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف السادس عشر وباقي أهداف التنمية المستدامة.
- لم يتم تحديد خط الأساس والمتمثل في المؤشرات لعدد من الغايات تشكل نسبة 8 من أصل 12 غاية وضعت لتحقيق الهدف.
- لم يتم الإشارة إلى مصادر البيانات المستخدمة في المؤشرات.
- تم سرد التحديات والفرص ضمن نطاق الهدف.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تم سرد عدد من النقاط ولم يتم الالتزام بإدراج جميع غايات الهدف السابع عشر وقياس المؤشرات المتعلقة بها، الأمر الذي يفقد إمكانية قياس التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف، وفيما يلي بيان يوضح الغايات وفق الإطار المعتمد من الأمم المتحدة وما ورد بالتقرير الطوعي:

الهدف	وفق الإطار		وفق التقرير		غايات تتوافر فيها مؤشرات	
	الغايات	المؤشرات	الغايات	المؤشرات	تتوافر	لا تتوافر
17	19	25	0	0	0	19

- لم يتم تحديد أوجه التكامل والترابط بين الهدف السابع عشر وباقي أهداف التنمية المستدامة.
- لم يتم تقديم أي مؤشرات مما سيتسبب في عدم المقدرة على قياس التقدم المحرز في هذا الهدف.
- تم سرد الرؤية المستقبلية لدور ليبيا في تحقيق مستهدفات الهدف السابع عشر.

ملاحظات عامة

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص جملة من الملاحظات عن التقرير الطوعي الأول لدولة ليبيا وفق الاتي:

- تم اعداد التقرير في ظروف صعبة جداً تتمثل في الحروب والانفلات الأمني والانقسام المؤسسي والسياسي، الأمر الذي ألقى بظلاله على أداء لجنة الحكومة والفرق التابعة لها في الحصول على البيانات والمؤشرات والتواصل مع الجهات ذات العلاقة بمختلف أنحاء الدولة.
- بذلت بعض الفرق مجهودات جيده في تجميع البيانات والمؤشرات، الأمر الذي انعكس إيجابا على محتوى تلك الأهداف، مما أعطى فهما واضحا على وضع دولة ليبيا فيها، ومنها (الهدف الثالث، والرابع وكذلك السادس)، بالإضافة إلى وجود بعض البيانات والمؤشرات عن الهدف السابع، مع الإشارة إلى أن جُل البيانات غير محدثة
- تناول التقرير وصف الواقع لبعض الأهداف في المرحلة الأولى أي تجميع للبيانات، ويفترض في المرحلة القادمة على الحكومة أن تضع الأولويات للمشاريع والسياسات التي يمكن أن تحقق من خلالها التقدم في إحراز هذه الأهداف بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).
- تم العمل على اعداد تقارير عن عشرة أهداف فقط، ونرى أن يتم في الفترة القادمة العمل على باقي الأهداف وتشكيل الفرق اللازمة لذلك.
- لم يتم الاستعانة بالجهات ذات العلاقة ببعض الاهداف، وذلك للحصول على البيانات والمعلومات المتوفرة بشأنها.
- خلو تقارير بعض الأهداف من المؤشرات المرتبطة بمجموعة الغايات والتي انعكست سلبا على تلك الأهداف، وتم سرد معلومات عامة لا علاقة لها بالمؤشرات ومنها على سبيل المثال (الهدف الثامن والهدف السادس عشر والهدف سابع عشر).
- عدم وجود نظام معلومات كافي، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنجاح تنفيذ الأجندة بالشكل المأمول، بالرغم من وجود تشريعات ومؤسسات حكومية متخصصة.

التوصيات

- من المفترض أن يتم إيجاد رؤية وخطط واضحة تعنى بتنفيذ جملة الأهداف، بحيث يتم العمل من خلالها للوصول إلى غايات محدد إستناداً لما ورد في التقرير من مؤشرات.

- ضرورة ادراج اهداف التنمية المستدامة في الخطط القطاعية الامر الذي يتطلب تمثيل القطاعات في فرق العمل بشكل أكبر.
- ضرورة العمل على معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه الحكومة في العمل على تنفيذ الأجندة، والعمل على إعادة النظر في بعض فرق العمل التي لم تقدم ما هو مطلوب منها إذا لزم الأمر.
- ضرورة تفعيل المنتدى الليبي للتنمية المستدامة والعمل من خلاله على إشراك جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ الأجندة.
- تفعيل سبل التواصل الرأسي والأفقي بين مكونات المجتمع لتعزيز قدرة الدولة على تنفيذ الأهداف.
- تفعيل النظام الوطني للمعلومات والتواصل مع الهيئة العامة للمعلومات والتخطيط ومراكز المعلومات القطاعية بالخصوص.
- اجراء المسوحات اللازمة لقياس مستوى الفقر وفجوة الفقر لتتمكن الحكومة من اتخاذ القرارات المناسبة لحماية الفئات المهمشة.

تساؤلات

س/ كيف كان تقييم الأمم المتحدة أو المجلس الاقتصادي الاجتماعي للتقرير؟

س/ ماذا بعد التقرير؟ هل سيتم وضع آلية أو نظام لرصد الغايات مع مراكز المعلومات القطاعية؟

س/ ما هي آلية الحكومة لجمع البيانات، أي كيفية تفعيل مراكز المعلومات القطاعية وكذلك الهيئة العامة للمعلومات وكل الجهات الحكومية المعنية بالأمر؟

س/ متى سيتم تقديم التقرير الطوعي الثاني؟

أنتهى التقرير